

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٢٦٥

الأربعاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد كويشيبايييف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1815693 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد ملادينوف إلينا عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): في ١٥ أيار/مايو، قدمت إحاطة إلى المجلس بشأن الاحتجاجات المميتة التي وقعت في غزة في اليوم السابق (انظر S/PV.8256). وقد قُتل ما لا يقل عن ٦٠ شخصا والعدد آخذ في الارتفاع. وكان يوما مأساويا في التاريخ الطويل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتذكرة أخرى بالحاجة إلى إحلال السلام في هذه الأرض المضطربة. وكان أيضا تذكرة بمدى سهولة اشتعال العنف في غزة. وكان تذكرة بأن غزة على وشك الانهيار وأن سكانها، الذين عاشوا أكثر من عقد تحت سيطرة حماس في ظل تدابير إغلاق إسرائيلية خانقة ونجوا من ثلاثة صراعات مدمرة، يائسون على نحو متزايد فيما تتضاءل الآمال في إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل سياسي.

ويجب علينا أن نتصرف بشكل عاجل لتجنب اندلاع حرب أخرى وللتخفيف من معاناة الناس وتمكين الحكومة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في غزة.

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قُتل ٧٦ فلسطينيا، من بينهم ١١ طفلا، على يد جيش الدفاع الإسرائيلي وأصيب أكثر من ٣ ٠٠٠ آخرين بالذخيرة الحية وبوسائل أخرى خلال الشهر المنقضي. وشهدت هذه الفترة، وبفارق كبير، أسوأ مستويات العنف منذ عام ٢٠١٤. ولم يسقط قتلى من الإسرائيليين. وعقب أعمال العنف التي اندلعت في ١٤ أيار/مايو، عقد وزراء خارجية جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في القاهرة وعقدت منظمة التعاون الإسلامي مؤتمر قمة طارئا في اسطنبول. وأحيط علما أيضا باعتماد مجلس حقوق الإنسان في ١٨ أيار/مايو لقرار، يدعو إلى إنشاء لجنة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في غزة.

أود أن أكرر ما قلته في الأسبوع الماضي في هذه القاعة بدعوة الجميع إلى الانضمام إلي في إدانة الأعمال التي أدت إلى فقدان هذا العدد الكبير من الأرواح في غزة بأشد العبارات الممكنة. وتتحمل إسرائيل المسؤولية عن معايرة استخدامها للقوة، وعن عدم استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير تحت تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. إن من واجبها حماية مواطنيها، ولكنها يجب أن تفعل ذلك بشكل متناسب وأن تحقق في أي حادث يؤدي إلى خسائر في الأرواح.

ويجب على حركة حماس، التي تسيطر على غزة، ألا تستخدم الاحتجاجات كغطاء لمحاولة زرع قنابل عند السياج أو للاستفزاز؛ ويجب ألا يختبئ نشطاؤها بين المتظاهرين بما يعرض حياة المدنيين للخطر. إن للفلسطينيين الحق في الاحتجاج السلمي. وبما أنه من المرجح أن تستمر المظاهرات خلال شهر حزيران/يونيه، أكرر مرة أخرى دعوتنا لجميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

يتكلم أعضاء المجلس كثيرا هنا في هذه القاعة عن ضرورة منع الحرب؛ وقد وضع الأمين العام الدبلوماسية الوقائية في صميم جدول أعماله. وحان الوقت لوضع كلماتنا موضع

الاختبار في غزة. وقد أحطت علما بطلب العديد من أعضاء مجلس الأمن في الأسبوع الماضي تقديم مقترحات لمعالجة الحالة في غزة، تمشيا مع التزامنا بالنهوض بمشاريع عاجلة للهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية وتحسين إمكانية الوصول والتنقل ودعم عملية المصالحة التي تقودها مصر.

إن الهياكل الأساسية في غزة على شفا الانهيار الكامل، ولا سيما شبكات المياه والكهرباء، فضلا عن النظام الصحي. وفي الماضي، واجه تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية تأخيرات وعقبات كبيرة. ومن شأن عدم التنفيذ الفوري، خلال فترة الـ ٦ أشهر إلى الـ ١٢ شهرا القادمة، لمجموعة من المشاريع المتواضعة القابلة للتنفيذ – والتي أيدها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وجرى تمويل بعضها بالفعل – أن يتسبب في تضخيم الأزمة الإنسانية، مع وسائل أقل للتصدي لها بفعالية.

ولدينا جميع الأدوات القائمة لمعالجة هذا التحدي، ولكننا بحاجة فحسب إلى تنظيم أنفسنا بصورة أفضل. وبناء على ذلك، أعتزم اتخاذ الإجراءات التالية: أولا، إعطاء الأولوية للمشاريع التي حددتها ووافقت عليها لجنة الاتصال المخصصة خلال العامين الماضيين؛ ثانيا، اعتماد طريقة فرق العمل من خلال تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة المشاريع للإسراع بتنفيذ المشاريع على أرض الواقع في غزة؛ ثالثا، تعزيز تنسيقنا الوثيق مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر للتغلب على أي عقبات سياسية وإدارية ولوجستية قد تنشأ.

وأود أن أكون واضحا جدا: إن شروط النجاح هي التزام جميع الفصائل في غزة بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٤ وامتناعها جميعا عن تكديس الأسلحة غير المشروعة وعن الأنشطة القتالية على أرض الواقع.

وإذا تمكنا من التحرك بسرعة، سنقلل فرص المواجهة العسكرية واحتمالات اندلاع نزاع مدمر آخر. وسنهيئ الظروف المواتية لتخفيف القيود على التنقل والوصول ونحافظ على الروابط المهترئة بين غزة والضفة الغربية. وسندعم أيضا جهود المصالحة المصرية، وربما كان الأهم من ذلك هو أننا سنتيح متنفسا تمس الحاجة إليه لسكان غزة العاديين.

وفي نهاية المطاف، فإن هذه الجهود تستهدف تعزيز الأهداف السياسية الشاملة، متمثلة في توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة شرعية وديمقراطية تمشيا مع مبادئ المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال وحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الأوسع نطاقا، لا أن تحل محلها.

ونجري حاليا مناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن كيفية المضي قدما بشأن هذه الاستراتيجية. وتشجعني المشاركة الإيجابية من جانب الجميع. وأرحب بصفة خاصة بقرار الرئيس المصري السيسي الإبقاء على معبر رفح مفتوحا طوال شهر رمضان المبارك. وهذه خطوة هامة، وآمل أن يسمح الوضع الأمني بالمزيد من الحركة المنتظمة عبر المعبر.

وأريد أيضا أن أنوه بجهود إسرائيل لكفالة إيصال السلع إلى غزة، على الرغم من الأضرار الجسيمة التي ألحقها المتظاهرون بمعبر كيريم شالوم خلال الأسابيع الأخيرة. وأتطلع إلى المزيد من التدابير التي من شأنها أن تتيح دخول المزيد من البضائع وأن تحفز النشاط الاقتصادي.

وأرحب أيضا بقرار الحكومة الفلسطينية توفير اللوازم الطبية الحيوية والأطباء لغزة بعد أحداث ١٤ أيار/مايو المأساوية، وكذلك بتعاونها مع الأمم المتحدة بشأن تيسير إيصال المساعدات التي تشتد الحاجة إليها إلى قطاع غزة.

لقد حددت لجنة الاتصال المخصصة العديد من المشاريع ذات الأهمية الحاسمة الرامية إلى ضمان مستقبل طويل الأجل لغزة. وأنا أشعر بالتفاؤل إزاء العمل الجاري مع شركائنا لتحديد أولويات قائمة قصيرة من المشاريع الرئيسية استنادا إلى الاستنتاجات التي خرجنا بها من اجتماعاتنا مؤخرا في القاهرة وواشنطن العاصمة وبروكسل.

ونحن نعمل بشكل بناء مع إسرائيل والحكومة الفلسطينية ومصر لمناقشة كيفية تحسين التنسيق والمضي قدما.

وأحث أيضا المجتمع الدولي على أن يدعم بسخاء هذه الأهداف، ماليا وسياسيا. فإحراز تقدم يتوقف على العمل المنسق والالتزام المتواصل من قبل جميع أصحاب المصلحة.

وبعيدا عن الحالة الراهنة في غزة، يؤدي تزامن النزاعات في الشرق الأوسط إلى زيادة التوترات على جبهات متعددة – في سورية وفي اليمن، ومن الواضح، على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي خضم الركود السياسي، تتزايد أيضا مشاعر الإحباط وخيبة الأمل بين الشتات الفلسطيني. ويراقب الناس الأحداث هناك عن كثب. ويواجه اللاجئون الفلسطينيون بصورة متزايدة وضعا لا يمكن تحمله، مما يهدد بتوسيع نطاق الأزمة الإنسانية وبالمزيد من عدم الاستقرار، حيث أنهم محصورون في مخيمات اللاجئين المزرية في الغالب والتي دمرتها الحرب، وعلى الأخص مخيم اليرموك في سورية، وحالته الأكثر مأساوية، فيما تعاني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أزمة تمويل حادة.

وفجرت التطورات في القدس في غزة بعض الاحتجاجات في جميع أنحاء لبنان، ولا سيما في مخيمات اللاجئين. ولحسن الحظ، لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث عنف.

وفي تطور هام في ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله للمرة الأولى منذ ٢٢ عاما حيث أعيد انتخاب الرئيس عباس رئيسا له. وبينما أكد البيان الختامي للاجتماع مجددا الالتزام بإيجاد حل سلمي على أساس المعايير المستقرة منذ زمن طويل وقرارات الأمم المتحدة، فقد حث، في جملة أمور، على تعليق الاعتراف بإسرائيل والتنسيق الأمني وبروتوكول باريس. وأوضح أيضا الخطوات التي يعتزم الفلسطينيون اتخاذها على الساحة الدولية من أجل تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة والتماس الحماية للشعب الفلسطيني.

وللأسف، لم يتم تنفيذ الإعلان عن صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في غزة، الأمر الذي يساهم أيضا في الحالة المتفجرة في القطاع.

وفي ١٥ أيار/مايو، انضمت فلسطين إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

في الوقت نفسه، وفي تطورات أخرى، يجب أن أشير إلى أنه لم تجر الموافقة على أي خطط لإقامة مستوطنات ولم تصدر أي عطاءات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن بناء المستوطنات في المنطقة جيم في القدس الشرقية استمر، وأقرت الحكومة الإسرائيلية خططا رئيسية تركز على ترسيخ سيطرتها على القدس الشرقية. كما هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت حوالي ٣٠ بناءً مملوكاً للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. أدى ذلك إلى تشريد ٤٣ فلسطينيا وأثّر على سبل عيش أكثر من ١٤٠. وفي ٢ أيار/مايو، هدمت إسرائيل أو صادرت حوالي ١٤ بناءً في منطقة مسافر يطا بجنوب الخليل، الواقعة في منطقة تعلنها إسرائيل منطقة رماية عسكرية. وتضرر ما لا يقل عن تسع أسر معيشية مع تشرد حوالي ٣٥ شخصا.

ويساورني القلق أيضا إزاء التطورات المتعلقة بخان الأحمر – أبو الحلو، وهي مجتمع من البدو الفلسطينيين الضعفاء في القدس الشرقية، حيث يعيش حوالي ١٨٠ فردا – أكثر من نصفهم من الأطفال – اللذين يواجهون أيضا خطرا متزايد بالهدم وإعادة التوطين. وفي حوادث أمنية منفصلة، استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية مرافق تابعة لحركة حماس في غزة في ١٠ مناسبات على الأقل مع عدم الإبلاغ عن وقوع إصابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية أيضا نفقين نسبتهما إلى حركة حماس، مما رفع العدد الإجمالي للأنفاق التي دمرت منذ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ أنفاق.

ووسط تقارير إسرائيلية عن أعمال العنف الموجهة ضد القوات الإسرائيلية، أطلق مقاتلون فلسطينيون في ١٦ أيار/مايو نيران المدافع الرشاشة باتجاه القوات الإسرائيلية، فأصابوا عدة منازل في بلدة سديروت الإسرائيلية، مما تسبب في أضرار لكن دون وقوع إصابات.

وأشير أيضا إلى نقل سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وباراغواي وغواتيمالا من تل أبيب إلى القدس. وأؤكد مجددا موقف الأمم المتحدة بأن القدس مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يجب تسويتها من خلال المفاوضات بين الطرفين استنادا إلى القرارات ذات الصلة. ونظرا لأهميتها بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين، فإن القدس مسألة بالغة الحساسية ومشحونة بالمشاعر لملايين المؤمنين في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإن الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة لا يزال أمرا بالغ الأهمية من أجل السلام والاستقرار.

وقد أعرب الأمين العام عن بالغ قلقه بعد التقارير عن تزايد التوترات وإطلاق قذائف من سورية تستهدف المواقع الإسرائيلية والضربات الانتقامية من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي سياق أحداث ١٠ أيار/مايو، لاحظ أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مستوى عاليا من النشاط الحركي في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة وعبر خط وقف إطلاق النار. وأثرت بعض تلك الأنشطة على مواقع في الأجزاء الشمالية والوسطى من المنطقة الفاصلة. وخلال تلك الأحداث، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على اتصال مع كلا الجانبين لضمان أن الطرفين يحترمان اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤.

ختاماً، أود أن أتحدث بإيجاز عن التحديات الماثلة والفرص السانحة. إننا بحاجة إلى نهج موحد لتغيير الواقع الراهن على الأرض في غزة. في حين أن للمجتمع الدولي دورا أساسيا يضطلع به، لا بد لقادة جميع أطراف النزاع من إبداء الإرادة السياسية والتصميم على إحراز تقدم حقيقي. ففي كل يوم يستمر فيه الشلل السياسي فيما بين الفلسطينيين، وفي كل يوم تتواصل فيه عمليات الإغلاق، تتعرض المزيد من الأرواح في غزة للخطر. إن فتح وغلق ملف غزة من آن لآخر ليس استراتيجية مستدامة لأي أحد. علينا كسر هذه الحلقة أو المجازفة بعواقب مهلكة. غزة جزء لا يتجزأ من المعضلة الأكبر. وفي نهاية المطاف، فإن نجاح أي مبادرة في غزة يرتبط بأفق سياسي موثوق به يوحد جميع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث يتواصل بناء المستوطنات والحالة لا تزال هشة. ولا يسعنا أن نغفل عن الوضع السياسي الأوسع نطاقا وضرورة جمع الطرفين مرة أخرى على طاولة المفاوضات. في هذا الصدد، وعلى نحو ما نوقش خلال زيارتي مؤخرا إلى الاتحاد الروسي والأردن، فإن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط لا تزال تشكل محفلا رئيسيا لمناقشة آفاق حل النزاع، بما في ذلك في السياق الإقليمي الأوسع. يجب علينا أن نواصل العمل معا من أجل إنهاء الاحتلال والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الطويل الأمد على أساس حل الدولتين وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. ليس هناك بديل عن تحقيق مستقبل سلمي لجميع سكان هذه المنطقة المضطربة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كويشيبايف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على ما قدم من معلومات مستكملة مفصلة وموضوعية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. نحن نتابع عن كثب ما يبذل من جهود والمفاوضات التي عقدت مع البلدان الرئيسية بشأن هذه المسألة. ونعرب عن التقدير للنتائج الإيجابية

للاجتماع الذي عقده في موسكو مع وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرغي لافروف.

ونكرر تحذيرات الأمم المتحدة من أن هناك حاليا حلقة تأجيج للنزاعات في الشرق الأوسط. هناك تزايد في التوترات على جميع المستويات وفي مختلف السياقات، بما في ذلك الحالتين في سورية واليمن، والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في ١٤ أيار/مايو، والاشتباكات التي وقعت في غزة، مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح في صفوف الفلسطينيين.

إن موقف كازاخستان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح ولا يزال دون تغيير. نحن نؤيد الحل القائم على وجود دولتين وندعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات، ولا سيما في الشكل الثنائي ودون شروط مسبقة. وينبغي أن يتم ذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الآليات والمبادرات، مثل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

نحن نؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة حرة مستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. القدس هي الموطن المشترك لأعراق وأديان مختلفة. ويجب على فلسطين وإسرائيل احترام حق أحدهما الآخر في الوجود وتجنب اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تصعيد الحالة. ونتطلع إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونود أن نشدد على أن بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة يسبب الكثير من المشاق للفلسطينيين الذين يتكبدون خسائر اقتصادية فادحة.

وإذ أنتقل إلى غزة، إننا نشعر بالجزع إزاء الحالة هناك. نحن نؤيد الجهود المصرية والدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة في القطاع. وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تؤكد كازاخستان من جديد ضرورة دعم هذه الآلية الهامة.، ولذلك سنقدم مساهمة مالية طوعية أخرى للوكالة هذا العام.

يشدد بلدي على أهمية تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين. من شأن الاستثمار في بناء مؤسسات فلسطينية قوية وتعزيز الإصلاحات في قطاع الأمن – النظم العسكرية والقضائية والإصلاحية والمتعلقة بإنفاذ القانون، إضافة إلى سن تشريعات جديدة، كفالة سيادة القانون والحكم الرشيد. أبلغنا زملاؤنا من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ خصص في الآونة الأخيرة ٢٦,١ مليون دولار لغزة. والقصد من تلك الأموال هو تعزيز ودعم الشراء السريع للإمدادات الطبية الأساسية وتوزيعها على المستشفيات التي تقدم الرعاية الحرجة وفي حالات الصدمات – وهي بالغة الأهمية لتخفيف معاناة السكان.

إن البدء الفوري للمفاوضات المباشرة، ونتيجة لذلك، التنفيذ السريع للاتفاقات، أساسا، سيتيح لنا حل مشكلة انعدام الثقة وسيمكننا من الانتقال إلى حوار أكثر انفتاحا بين الجانبين. من الضروري تحديد المبادئ المقبولة للطرفين من أجل النهوض بعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

أخيرا، نكرر من جديد دعوتنا إلى ضمان حق إسرائيل في الأمن، فضلا عن حق فلسطين في إقامة دولة، باستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية المناسبة، بما في ذلك التدابير السياسية والاقتصادية والبيئية والمتعلقة ببناء الثقة، والتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة. ونحن على استعداد للعمل من أجل إيجاد أرضية مشتركة ونتطلع إلى التعاون الفعال من أجل تحقيق السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد مزيد من الأسماء على قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.